قضايا سياسية

اسم المقال: واقع ومحددات التداول السلمي على السلطة السياسية في البلدان العربية
اسم الكاتب: م.د. محمد محي الجنابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7666
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع ومحددات التداول السلمي على السلطة السياسية في البلدان العربية[▽]

The reality and determinants of peaceful transfer of political power in Arab countries

م.د محمد محي الجنابي* DR. Mohammed Muhi Aljanabi

الملخص:

عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل أنظمة وأساليب عديدة يصل عن طريقها الحكام إلى السلطة السياسية في الدولة، تختلف باختلاف الحقب التأريخية وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين الأسلوب الوراثي المعمول به في الأنظمة الملكية، مروراً بالأسلوب الاستبدادي المتمثل في استخدام القوة والعنف بأشكاله المختلفة ، أو عن طريق البيعة ، أو القرعة التي أُستخدمت في الديمقراطية المباشرة عند اليونانيين وصولاً إلى الانتخاب المعمول به في الكثير من النظم الحديثة، لكن الواقع السياسي العربي يشير إلى استبعاد مسألة التداول على السلطة، إذ لم تشهد أغلب البلدان العربية الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي باستثناء كل من لبنان والعراق بعد عام 2003م، وعليه فإن محنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف بعينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أوجدت المستبد وأدامت له أسباب البقاء على سدة الحكم.

الكلمات المفتاحية: التداول السلمي، السلطة السياسية، الاستبداد، البلدان العربية

Abstract:

Throughout its long history, humanity has known many systems and methods through which rulers reach political power in the state, which differ according to historical eras. These methods have varied between the hereditary method used in monarchies, through the authoritarian method represented in the use of force and violence in its various forms, or through allegiance, or the lottery used in direct democracy among the Greeks, up to the election used in many modern systems. However, the Arab political reality indicates the exclusion of the issue of rotation of power, as most Arab countries have not witnessed the real transfer of power in its executive aspect, with the exception

▽ تاريخ التقديم : 2024/9/13 تاريخ القبول: 2024/10/9 تاريخ النشر: 2024/12/31

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين mohmohi@nahrainuniv.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

of Lebanon and Iraq after 2003. Accordingly, the ordeal of the transfer of power in the Arab world is not the result of a specific circumstance or a single variable, but rather the result of the interaction of a set of historical, political, economic, social and cultural factors and circumstances that created the tyrant and sustained the reasons for him to remain in power.

Keywords: peaceful circulation, political power, tyranny, Arab countries

المقدمة:

ان السلطة السياسية بوصفها ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلُ منها أي مجتمع إنساني لأنها وليدة حاجة إنسانية ، ومرتبطة أساساً بالمجتمع الذي تنبثق عنه وتمارس فيه بوصفها أحد العناصر المكونة للدولة، وقد ساد عبر التاريخ، وخاصة في العصور القديمة والوسطى، خلط بين السلطة والدولة نتيجة ترابط السلطة السياسية بشخصية الحاكم، إذ تشكل فكرة السلطة المحرك الأساسي لكل حياة سياسية ، بل ويمكن عدها الشرط الضروري لكل حياة اجتماعية أيا كان شكل هذه السلطة، ولذلك نجد أن أي نظرية وضعت في العلم السياسي، لا يمكن أن تغض الطرف عن فكرة السلطة.

وفي هذا السياق، عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل أنظمة وأساليب عديدة يصل عن طريقها الحكام إلى السلطة السياسية في الدولة، تختلف باختلاف الحقب التاريخية وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين الأسلوب الوراثي المعمول به في الأنظمة الملكية، مروراً بالأسلوب الاستبدادي المتمثل في استعمال القوة والعنف بأشكاله المختلفة ، أو عن طريق البيعة ، أو القرعة التي استعملت في الديمقراطية المباشرة عند اليونانيين وصولاً إلى الانتخاب المعمول به في الكثير من النظم الحديثة.

لكن مع بروز وتطور التطبيقات الديمقراطية في العالم وتعددها، برزت مفاهيم متعددة بشأن مرتكزاتها الأساسية، ومن بينها التداول السلمي للسلطة الذي من دونه لا يكون للديمقراطية أي طعم أو معنى، وقد اجتهد الكثير من المحللين والباحثين السياسيين في وضع التعاريف والمعاني لهذا المفهوم إلا أنها في المجمل تلتقي عند نقطة مشتركة تتمثل في عملية تسليم السلطة طواعية وبحسب نتائج الانتخابات، كما يكاد يتفق الجميع على أن التداول السلمي للسلطة يستلزم جملة شروط من أهمها تعددية الأحزاب وانتخابات نزيهة ودستور يضمن حق الجميع أحزاباً ومكونات في ممارسة حقها في الحكم .

وفي الواقع، ان لتغييب مفهوم التداول السلمي للسلطة عن مجتمعاتنا العربية لعقود طويلة ، آثاره الكارثية لتسببه في صراعات وتصفيات جسدية وقمع للحريات وتعطيل أي توجه لنهضة حقيقية وتكريس أنظمة استبدادية جردت الفرد من إنسانيته ومقومات الحياة الكريمة بمعناها الحقيقي، إذ كانت المجتمعات

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العربية وما زالت في الغالب إلى حين اندلاع ثورات الربيع العربي أسيرة نوعين من أنظمة الحكم الأول ملكي وأميري عائلي والآخر جمهوري، لكنها في كلا النموذجين لم تنعم بالديمقراطية برغم ما تزخر به دساتير دولها من ديباجات عن الحرية والعدل والمساواة.

إذ عجزت حتى الأحزاب السياسية في المنطقة العربية التي رفعت شعارات الوطنية والتقدمية والقومية من وضع لبنات الثقافة ديمقراطية تؤمن حقيقة وليس ادعاء بأن السلطة وسيلة لخدمة المواطن وليست غاية من أجل المنافع والامتيازات الفردية أو الحزبية، إذ لم تشهد الأنظمة العربية تداولاً سلميا للسلطة وان اغلب حكامها تسلموا مقاليد السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، كما ان غالبية الأنظمة العربية لا تعرف العملية الانتخابية الحقيقية التي تشارك فيها الشعوب ويعبرون عن رأيهم بحرية دون اخذ أي اعتبار للمسائلة والعقاب واعتقال وتعذيب في السجون وهذا ما يحدث في بلداننا عندما يدلي احد بصوته المعبر عن قناعاته بعكس قناعات القائد الملهم وغيرها من التسميات.

أهمية وهدف البحث: تكمن اهمية البحث في انه يحاول تحليل ودراسة معضلة التداول السلمي في المجتمعات العربية ، والسعي الى اثراء الدراسات المتعلقة بعلم السياسية والإجتماع المتعلقة بالتداول السلمي صورها وضماناتها وتحدياتها ومعوقاتها. إذ يهدف البحث الى تحليل واقع نشوء السلطة السياسية في البلدان العربية وتحليل ابرز محددات تداولها.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول قدرة وقابلية الانظمة السياسية في أغلب البلدان العربية من تطبيق أليات ناجعة للتداول السلمي، ومن ثم تدور الاشكالية حول التساؤلات الأتية:

1_ ما واقع التداول السلمي للسلطة السياسية في البلدان العربية؟

2_ ما محددات التداول السلمي للسلطة السياسية في البلدان العربية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان معضلة التداول السلمي في المجتمعات العربية، هي نتيجة ما تواجهه من محددات تأريخية ودستورية والاجتماعية واقتصادية اوجدت أزمة عميقة يمكن اختزالها في غياب التداول السلمي لتلك السلطة ومعه تشوهت آليات المشاركة السياسية ، الأمر الذي أفضى إلى حدوث فجوة بين السلطة وباقي التيارات السياسية ، لذا باتت العديد من نظم الحكم العربية، تواجه معضلات حقيقية تهدد وجودها وإستمراريتها وأصبحت السياسات المنتهجة من قبلها لا تخدم المصالح العليا لأوطانها وشعوبها ولا تساعدها على مواجهة تحديات العصر التي تحيط بها.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

منهجية البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف ظاهرة السلطة وتداولها وركائزها، فضلاً عن المنهج النظمي التحليلي لتحليل معطيات التعامل مع التداول السلمي في البدان العربية وكذلك المحددات.

التداول السلمي كمصطلح رئيس في البحث :

يعّرف التداول السلمي للسلطة بأنه التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت سقف الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لمدة محددة سلفا "، والحقيقة، قد وردت عدة تعريف للتداول السلمي وكما يأتي[1]:

1. "انتقال وتداول السلطة بين الحاكم و الأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة"، أو بين الأحزاب السياسية أو "بين النخب السياسية وعلى أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش"، على كافة المستويات في الدولة، في حين اخرون بأنها عملية اقتسام السلطة بين جهتين مختلفتين لكل منهما حق ممارسة السلطة بصورة مستقلة في فترة زمنية محددة سلفا.
2. ان التداول السلمي هو "الآلية التي يتم بواسطتها اختيار حاكم جديد من جهة"، ومن جهة أخرى على أنها "الأساليب التي يتم بواسطتها عملية اسناد السلطة أو كيفية اختيار الفرد الذي يكون قادراً على فرض نفس الدور أو أداء نفس الوظيفة للرجل السابق".
3. يعرف التداول موريس دوفارجيه بأنه "التناوب أو التعاقب، فهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم من الحكم" وهو "عبارة عن تناوب حزبين أو تحالفين متعارضين على السلطة في ظل احترام النظام القائم من أجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلمياً، بالإنتخاب أو الاستفتاء العام للوصول إلى السلطة بين القوى السياسية تعترف مؤقتا بالسلطة والدخول في المعارضة".
4. "التداول على السلطة هو عبارة عن مبدأ ديمقراطي وأداة تخلق تناوبا في تطبيق منهج سياسي معين وفق مدة زمنية معينة من خلال انتخابات دورية يشترط فيها احترام الكيان المؤسساتي القائم"، بالإضافة "لكونه يأخذ تجسيدا واسعا ويشمل كل السلطات المختلفة داخل الدولة فيكون على أكثر من مستوى"[2].

[1] صلاح سالم زرتوقة. أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، (مصر: مكتبة مدبولي، 1993م)، ص 64.

[2] ثناء فؤاد عبد الله. اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م)، ص181.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5. التداول هو أداة أساسية لتنظيم اللعبة السياسية وخلق تناوب زمني عليها من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة تضمن فعالية في الوظيفة القضائية والإدارية، وقد يرتبط التداول على السلطة بالخلافة السياسية والتي مصدرها الإرادة الشعبية الحرة عن طريق توجهات حزبية مختلفة تتولى السلطة بموجب انتخابات دورية لفترة زمنية محددة، ووفق آليات دستورية وقانونية تنظمها وتضمن حكومة الأغلبية مع احترام الأقلية داخل إطار مؤسساتي وحيد.

وفي الواقع، تتنوع الشروط والضمانات للتداول السلمي ومع حتمية توافر دستور ديمقراطية يقنن قواعد العمل الديمقراطية ومؤسسات غير رسمية متمدنه، وفي الحقيقة، ان تحقيق التداول على السلطة لا يقتصر على توافر الشروط السياسية والدستورية والتقنية (القانونية) فحسب، بل يتعداه إلى وجوب توفير مجموعة من الشروط الاجتماعية الأساسية كتوفير العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات الداخلية في الدولة وتغييب التهميش وفسح المجال للحوار في ظل ثقافة ديمقراطية، فضلاً عن توافر الضمانات والشروط المتعلقة بمدة العهدة النيابية، الانتخابات النزيهة وعدالة النظام الانتخابي، توافر التعددية السياسية، تمكين المعارضة السياسية[1].

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة تتضمن مصطلح البحث الرئيس، وكذلك محورين وخاتمة واستنتاجات وكما يأتي:

أولاً_ نشأة وتطور السلطة السياسية في الدول العربية

نشأت الدولة العربية بشكل واضح مع تشكل الدولة لإسلامية وقد شهدت منذ بدايتها تلوناً في عملية تداول السلطة؛ إذ نزعت في البداية إلى الأخذ بمنهج الشورى والانتخاب حسب معايير استُمدت في معظمها من المفهوم الإسلامي للخليفة والحاكم والإمام. ثم تغير ذلك إلى أن ولجنا في عملية التوارث إلى أن بدأنا باستقطاب نظريات غربية دخلت في سياق ممارستنا السياسية. ومن هنا وحتى نستطيع أن نفهم العقلية العربية في الحكم ومن ثم في تداول السلطة فلابد من استحضار نشأة وواقع السلطة السياسية وتداولها في الدول العربية بعد حقبة الإستقلال .

[1] للمزيد حول شروط وضمانات التداول السلمي ، فضلاً عن اشكاله، ينظر: حسان محمد شفيق. الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (القاهرة: دار العاتك، 2007 م)، ص 270. وكذلك موريس ديفرجيه . المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة (جورج سعد)، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع2014 م،) ص 40. وكذلك صالح حسين علي. الإنتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ، (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2001م)، ص293. وكذلك بورحلة قوادرية . التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية و الادارية، العدد (6)، (جامعة زيان عشور الجلفة الجزائر، 2016 م)، ص 62.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إذ عاشت أغلب الدول العربية قرابة الأربعة قرون تحت الحكم العثماني إلى غاية عام 1924م، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عملت بريطانيا على استمالة العرب وكسب تأييدهم للقضاء على الإمبراطورية العثمانية، متعهدة بدعمهم في تحقيق وحدتهم القومية في حال انتصار الحلفاء، وقد دعم بعض العرب بالفعل هذه المبادرة ليفاجئوا بعد ذلك بتنصل الحلفاء عن وعودهم، بل إنهم تقاسموا الأقطار العربية بعد أن أخضعوها للانتداب في حين كانت أقطار أخرى تحت الإستعمار الاستيطاني، ثم اندلعت الثورات والانتفاضات ضد المستعمرين في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت معظم دول المشرق العربي قد نالت استقلالها لتلحق بها باقي الأقطار العربية لاحقاً، وبقيت تداعيات الحملة الاستعمارية الغربية على المنطقة العربية حتى بعد نيلها الاستقلال، لعل أبرزها هو الانعكاسات التي أعقبت تأسيس الخريطة، فنجد أن الدول المغرب العربي اعتمدت على مبدأ عدم المساس بالحدود التي أفرزها الإستعمار[1].

اما الشرق الأوسط فكان لمعاهدة (سايكس بيكو) ، التي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا ووافقت عليها روسيا القيصرية لاحقاً، والتي تم بموجبه الاتفاق على تقسم الدولة العثمانية، وذلك قد أدى دورا في رسم الخريطة العربية والتأسيس لحدود لا تراعي خصوصيات وثقافات شعوب المنطقة، إذ فرضت الحماية الأنجلو فرنسية على هذه المناطق، وانتجت حدوداً جديدة كما حدث في العراق وزرعت الكيان الصهيوني في فلسطين [2]. وفي الواقع، نشأت الدول القومية العربية استنادا لمفهوم الدولة القومية الأوروبية في بيئات بشرية لا تمتلك مفهوم الدولة أو الأمة، وكذلك فقدانها لمقومات الاستمرارية، إذ افتقرت للطبقة الوسطى والسوق القومية باعتبارها عناصر ضرورية للخضوع لنظام الحكم، ونظرا للعامل الخارجي الذي أسهم في نشأة الدولة العربية عبر ما يسمى استيراد الدولة، وعلى الرغم من نيل الاستقلال بيد أنه تم المحافظة على مؤسسات و اشكال هذه الدول وفق أنموذج يعرف بالدولة ما بعد الاستعمارية[3].

إذ لم تنسجم هذه الدول مع خصوصية مجتمعاتها (الثقافية والحضارية والاجتماعية)، ولا نتجت عن صيرورة تأريخية طبيعية، إذ كانت هذه الاستمرارية مقتصرة على مستوى المؤسسات الادارية والأطر

(1) سعد الدين ابراهيم و آخرون. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م)، ص 84.

(2) ازوالدو دو ريفرو. أسطورة التنمية و قوى التدمير الخفية إنقراض العالم الثالث، (ترجمة فاطمة نصر)، (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2002 م) ، ص22.

(3) غسان سلامة و آخرون. ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 م)، ص 592.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القانونية، لتستمر هذه العلاقة لاحقا بشكل أكثر قوة من خلال المعونات الممنوحة لهذه الدول والتي تعبر عن ولائها الخارجي، غير انه بنهاية الحرب الباردة تضاءلت القيمة الاستراتيجية لهذه الدول، ومن ثم نقصت هذه المعونات الأجنبية وكذلك تضائل وزنها التفاوضي على المستوى العالمي، أمام تنامي فواعل جديدة على المستوى العالمي في سياق العولمة[1].

وعاش الوطن العربي على الموضوعات النظرية التقليدية نفسها حول الدولة والسلطة التي عاشتها الحركات السياسية العالمية المعاصرة، ولم تكن لتختلف عنها إلا في كونها تستوعب التجربة الخارجية وتتفاعل معها، فأخذت الموضوعات بطريقة إيمانية خالية من النقد والإبداع، سواء ما تعلق بالقوى السياسية التي استلمت مقاليد الحكم أو شاركت فيه أو بالقوى التي عملت في مواقع المعارضة، لذا فإننا لا نكاد نجد نصوصاً جدية تتحدث عن إشكالية السياسة والسلطة وتداول السلطة، وكل ما يمكن أن نعثر عليه لا يسلم من الافكار والنظريات التي تحدثت عنها كتب السلف من المفكرين الغربيين[2].

أما السلطة بمعناها القيادي البشري فإن الإطار المعرفي للسياسي العربي يكاد لا يخرج عن تكوين نظري ضعيف بل جله لا يتعدى البديهيات أو المفاهيم العامة المتحصلة لكل فرد في المجتمع. وهناك قسم آخر دخل السياسة في مخزونه الذهني مجموعة من الشعارات التي لا مرجعية لها في ذهنه، أو انه التقطها في المرحلة النهائية من وصوله إلى الحكم، ناهيك عن أن مفهوم السياسة في وطننا العربي لا يزال يعني الدهاء والحذق الموروث عن نماذج العصر الوسيط عربياً واوروبياً، الأمر الذي يكرس الوهم بأن السياسة فن وليست علماً وشأناً نظرياً[3].

إذ تدل التجربة السياسية المتكونة لدى حركات التحرر الوطني العربي والمعرفة النظرية المتحصلة للخطاب السياسي العربي، التقليدي والتقدمي، على أن محاولة التثقيف السياسية العربية ظلت محكومة، في كينونتها ووعيها وفي تجربتها، بالتحرك ضمن مدار إشكالية مركزية وهي "إشكالية الدولة"، بوصفها موضوعاً وهدفاً، وغابت تماماً إشكالية المجتمع ضمن رهانات التغيير لدى قوى هذه الحركات، وانصب

(1) جمعة الزروق فرج. دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربي اليمن نموذجاً، (الاردن: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب 2015 م)، ص90.

(2) ومضي جمال عمر . ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 52، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 م)، ص 71..

(3) ازوالدو دو ريفرو. مصدر سبق ذكره ، ص22.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كل التفكير والجهد على البحث في كيفية بلوغ الهدف المركزي وهو استلام السلطة في الدولة، في حين انصرف القوميين العرب إلى العمل داخل الجيش مراهنين على الوصول إلى السلطة بالانقلاب العسكري، وشاركهم بعض الشيوعيين في هذا الاختيار، بينما انصرف بعضهم الآخر إلى المشاركة في إدارة الدولة عبر تنظيمات جبهوية، وهكذا قبل الليبراليون عموماً وبعض الشيوعيين والقوميين بنوع هزيل من المشاركة في الحكم وأحياناً دون شروط، لأن ذلك فقط يؤمن لهم نوعاً من السلطة (الوهمية)، التي توفرها إدارات بعض أجهزة الدولة[1].

إذ تخلت بعض الحركات الوطنية تدريجياً عن التصرف كحركات اجتماعية متواصلة مع مجتمعاتها لتتحول إلى سلطة (دولتية) صريحة، عكس المأمول منها بكونها (الحركات التقدمية) تدير التوجيه الفاعل في خلق واقع تتداوله السلطة، إذ انفصلت عن الموقع الذي يضمن لها سلطتها وهو المجتمع المدني لتنضم حثيثاً إلى مجتمع النخبة_ الدولة، لذا أصبح المواطن يرى بكل وضوح أن المعارضة أو الممانعة التي تبديها بعض القوى السياسية، بصفتها شكلاً من أشكال الصراع، هي من أجل تحصيل أكبر جزء من الحصة ليس أكثر، وليس صراعاً من أجل تحقيق مستوى أفضل[2].

ثم برزت المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد دولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات، والتي أقحمت هذه الدول للمشاركة ضمن اقتصاد كوكبي بنفس الشروط التي فرضت على الدول الصناعية، وهو التحدي الذي أخفقت فيه الدولة العربية ولا زالت تتخبط في التخلف والضعف. وكان الاستثناء على المستوى السياسي حيث أن هذه الدول المستقلة حديثا عرفت قطيعة عن الموروث الاستعماري في الجانب السياسي، إذ لجأت العديد من الدول العربية إلى نظام الحزب الواحد وفق نمط الاشتراكية، مما أدى إلى استبعاد جزء كبير من النخبة الاقتصادية والثقافية والسياسية القائمة آنذاك، وقد نجحت الدول العربية إلى حد ما في تحقيق تنمية اقتصادية مشهودة لكنها لم تستمر، إذ أنه بنهاية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأت تتقهقر وبرزت على أثره العديد من المشاكل البنيوية الحادة في الاقتصاد وانعكست على الجانب السياسي[3].

(1) برهان غليون. المحنة العربية الدولة ضد الأمة، ط1، (قطر: المركز **العربي** للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م)، ص226.

(2) المصدر نفسه، ص 331.

(3) بتصرف: ومضي جمال عمر . ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 52، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 م)، ص 71..

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي الحقيقة، لم يورث غياب الديمقراطية وتداول السلطة في العالم العربي إحباطاً وقنوطاً في الداخل فحسب، بل انعكس ذلك على أداء معظم الأنظمة في تعاملها مع القضايا الرئيسية، واستطاع الكيان الصهيوني أن يستثمر الضعف العربي في هذا الخصوص وأن يطرح نفسه في المحافل الدولية على أنه الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنه الدولة الأولى في الشرق التي تحترم حقوق الإنسان والحريات العامة وأنه الصورة المشرقة لتداول السلطة، رغم ما يمثله هذا الكيان من احتلال وما يقوم به من ممارسات قمعية تهدف إلى إلغاء وجود الشعب الفلسطيني. [1]

وساعد على ذلك، أن العديد من الأنظمة العربية قد ألغت الديمقراطية أو عطلتها بحجة أنها كانت تواجه أوضاعاً أمنية تفرض عليها مثل هذا الاجراء، وبخاصة ما تعلق بالضرورات التنموية وما كانت تقتضيه عملية مواجهة (إسرائيل)، فظهرت مجموعة من الشعارات تمحورت حول شعار (لا صوت يعلو على صوت المعركة)، وحتى بعد أن انتهت المعركة وأصبحت (إسرائيل) شريكة لبعض الدول (التي اعادت العلاقات معها) ، ظلت الديمقراطيات والحريات العامة معلقة في بعض الأنظمة العربية التي استمرت في اعتماد الأسلوب الأمني بدلاً من المشاركة السياسية والحوار مع الرأي الآخر، حتى وإن كان رأياً لا يُمارس العنف، بينما اتبع بعضها الآخر أشكالاً متدنية من التعددية والتنوع والانتخابات التي ظلت قاصرة عن أن تلبي تطلعات المطالبين بالمشاركة السياسية الحقيقية[2].

إذ يعزى ذلك إلى تدهور ثقافي واجتماعي قاد إلى حالة من الضمور الحضاري أصبحت فيه حتى الأنماط الديمقراطية السائدة سواء في الأحزاب الحاكمة أو في المعارضة لا تعبر عن المفهوم أو تمثله، وإنما غدت تجسيداً لواقع طائفي أو قبلي، أو في أحسن الأحوال تجمعات هامشية تدين بوجودها للحاكم، الذي أصبح يصنع الأغلبية وحزب الأغلبية، ولم تعد الحكومات تُشكّل من أحزاب ذات وجود على الساحة لأن مثل هذه الأحزاب أصلاً غير موجودة، في الحقيقة، إن الدول العربية تعرف غياباً للمفهوم الحديث للدولة الذي نتيجة شخصنة السلطة للدولة، وهذا ما ينعكس بدوره على نظام الحكم الذي لا يقوم على أسس دستورية واضحة، ناهيك عن العديد من المحددات التي قلصت من هامش التداول السلمي للسلطة السياسية، وهذا ما سنتطرق له في المحور الأتي.

(1) قحطان احمد سليمان. الأساس في العلوم السياسية، ط1، (عمان: دار مجدلاوي، 2004 م)، ص 311.

(2) حسين توفيق ابراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، ص 136.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً_ محددات التداول السلمي للسلطة في البلدان العربية

شهدت أغلب الدول العربية غياباً للمفهوم الحديث للدولة الذي يتجاوز الطرح التقليدي الذي يقصرها في شعب، إقليم وسلطة إلى شرط استمرارية المؤسسات و استقلاليتها عن شخص الحاكم ، مما انعكس ذلك على طريقة ممارسة السلطة عبر تركيزها في يد الحاكم الذي يجسد رب العائلة أو شيخ العشيرة أو القبيلة ، إذ هيمنت السلطة السياسية على الساحة السياسية ليس نظيرا لأدائها الفعال وإنما لغياب أي بديل يمكنه أن يحل محلها أو أي مؤسسات من شانها ابراز اتفاقاتها، ناهيك عن محددات عدة وازمات عانت منها أغلب الدول العربية، كانت ولا تزال أبرز معوقات التداول السلمي في الدول العربية، وابرزها ما يأتي:

1_ المحددات التأريخية:

أن تأريخ المنطقة العربية الإسلامية لم يكن متناغما مع الانتقال السلمي للسلطة، فقد عرفت المنطقة العربية الإسلامية منذ وفاة الرسول (ص) خلفاء وسلاطين لم يعرفوا معنى انتقال السلطة، وبهذا الصدد، ثار جدالاً فقهياً واسعاً بشأن إمكانية عزل الخليفة أو إجباره على التنازل، في حين انتقلت الخلافة من الأمويين إلى العباسيين بالسيف وهي السمة التي تكررت بعد ذلك في الممالك التي بدأت تتولد داخل رحم الدولة العباسية، وكانت دولة المماليك في مصر والشام والحجاز مثالاً لانتقال السلطة من خلال الاحتكام إلى السيف، إذ فرض الأكثر قوة نفسه سلطاناً إلى أن يتمكن آخر من القضاء عليه وتنصيب نفسه سلطاناً[1].

ولم يتغير الوضع مع سيطرة العثمانيين على معظم أرجاء الوطن العربي، ولا مع محاولات البعض الخروج على سلطة العثمانيين وتحديهم مثل علي بك الكبير في مصر أو ظاهر العمر في (فلسطين)، إذ ظل مفهوم تداول السلطة غائباً يرافقه تمتع الحاكم بسلطات مطلقة وينتقل الحكم أو السلطة من شخص إلى آخر بالوفاة أو بالقتل[2].

وعندما تأست دول أو كيانات الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وتفككها، سعت دولتا الانتداب بريطانيا وفرنسا إلى وضع تنظيم جديد في هذه الكيانات إما بتحويلها إلى نظم ملكية

(1) امام عبد الفتاح امام. الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، 1994م)، ص161.

(2) عبد الكريم الارياني. حالة الديمقراطية في العالم العربي، 2005 م، متاح على الرابط الإلكتروني الاتي:
http://www.almotamar.net/news/20492.htm تاريخ المشاهدة 2024/8/15

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(مصر والعراق وشرق الأردن) أو جمهورية (لبنان وسوريا) وجعلها تتسم ببعض سمات النظم الليبرالية الغربية من قبيل التعدد الحزبي والانتخابات الدورية ووجود المجالس النيابية، لكن لم يتحقق التداول السلمي للسلطة في أغلب البلدان العربية لأسباب عدة كان من أهمها أن الانتخابات الحرة تأتي عادة بأغلبية من حزب أو أحزاب تدعو لتحقيق الاستقلال الكامل عن بريطانيا أو فرنسا، الأمر الذي جعل دولة الاحتلال تتدخل بالتحالف مع قوى محلية أخرى من الملك وأحزاب الأقلية لتزييف إرادة الناخبين أو تعطيل الحياة الديمقراطية، الأمر الذي أعاق تحقق التداول السلمي للسلطة[1].

ثم جاءت حقبة الانقلابات العسكرية لتفتح صفحة جديدة في سجل التداول العنيف للسلطة في الوطن العربي، ولتشهد (سوريا) ثلاثة انقلابات في عام واحد هو عام(1949 م)، ولتشهد (مصر) حركة للجيش عام (1952م) والعراق (1958م) واليمن (1962 م) والجزائر (1965م) والسودان (1958م) وليبيا (1969م)، وتم في (مصر واليمن والعراق وليبيا) القضاء على النظام الملكي وتأسيس نظم جمهورية ثورية، بينما كانت انقلابات (السودان والجزائر وسوريا) داخل نظم جمهورية[2].

ونجحت بعض الانقلابات في تأسيس نظم استمرت لمدد طويلة بينما أخفق بعضها في الاستمرار وأتاح السبيل لانقلابات أخرى ، بيد أن الأمر المهم في الانقلابات العسكرية أنها أسست لطريقة حديثة في انتقال السلطة وهي امتلاك القوة، وحيث إن القوات المسلحة أو الجيش هي القوة الأكبر داخل النظام، فإن من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على السلطة، وهو أمر يجافي تماماً فكرة التداول السلمي للسلطة بناء على تنافس سياسي بين أكثر من شخص وأكثر من اتجاه[3].

ولم يكن غريباً أن تتبنى النظم التي تأسست بعد الانقلابات العسكرية فكرة التنظيم السياسي الوحيد وأن تهاجم بعنف فكرة التعدد الحزبي وأن توصف النظم التي تأسست فيما بين الحربين العالمتين بأنها نظم بالية عقيمة وعميلة للاستعمار. وفي الوقت نفسه الذي كانت الانقلابات فيه تتابع في بعض النظم الجمهورية سوريا واليمن والسودان على سبيل المثال– كانت النظم الملكية ترسخ أقدامها بعيداً عن فكرة التداول السلمي في ظل عدم وجود احزاب سياسية أو تنافس حقيقي واحتكار الأسر الحاكمة

(1) عبد الكريم الارياني. مصدر سابق.
(2)امام عبد الفتاح امام. مصدر سابق، ص 162.
(3) قحطان احمد سليمان. مصدر سابق، ص 313.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للمناصب الرئيسية في النظام، أو في ظل تعدد حزبي مشروط بسيطرة الأحزاب الموالية للقصر على المجلس النيابي مثلما كان الحال في المملكة المغربية[1].

ومع مرور الازمنة، كانت ظروف الحرب الباردة مواتية تماماً لتجذر الأنظمة العربية الشمولية، التي استفادت من إستقطاباتها، ورفعت شعارات ثورية الشكل، فارغة المضمون، واعتمدت على إيديولوجيات قومية ويسارية لاكتساب شرعيتها في الوعي السياسي العربي، واستفادت من شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة مع العدو (الإسرائيلي) حتى استنفذته مثل باقي شعاراتها وأطروحاتها الجوفاء[2].

في الواقع، قد بدأت تلك النظم تواجه، منذ بداية ثمانينات القرن العشرين المنصرم، مشكلة تأكل شرعيتها السياسية، نظراً لفشلها الذريع في الحفاظ على الاستقلال الوطني، وفي مواجهة التهديدات الخارجية، وفشلها في تحقيق التنمية، وعجزها عن تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية وسواهما بينما نجحت تلك الأنظمة في إدارة الأزمات، وفي إخفاء الغليان الداخلي وتأجيل الانفجار، بسبب التفوق الهائل المتراكم في قوة الأجهزة الأمنية والاستخبارية متفاعلا مع تراكم خبراتها في احتواء وقمع النشاطات المعارضة بمباركة ودعم واسع من السلطة السياسية بشقيها التنفيذي. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي عام (1991م) الداعم الأساسي لحركات التحرر والنظم الثورية بالإضافة للسيطرة الأحادية الأمريكية ومن ثم سيطرة الرأسمالية وانتشار العولمة واقتصاد حرية السوق عبر العالم كل ذلك جعل النظم العربية تأخذ بهذا النظام، غير أن هذا جعل الكفة غير متوازنة ومن ثم سبب خلل في المنظومة العربية فالعولمة واقتصاد حرية السوق يتطلب في الكفة المقابلة تعددية سياسية حقيقية واحترام الحريات والانفتاح سياسياً على العالم، وبدلاً من البدء بالتغيير، قد لجأت الأنظمة الحاكمة إلى إغلاق الطرق أمام أية محاولة جدية في التغيير، وتحدثت عوضا عن ذلك عن الإصلاح المقنن، كونها تريده مشروطاً ومنقوصاً، كي تستمر في إنكار حق شعوبها في حكم نفسها[3].

(1) سرى هاشم محمد. أزمة الديمقراطية في الدول العربية وأثرها على المشاريع الوحدوية، (الجامعة المستنصرية: رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2004 م)، ص 15.

(2) عبد الاله بلقيز. الاصلاح السياسي في الوطني العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 م)، ص 87.

(3) سامر مؤيد عبد اللطيف. أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي، العدد 2، جامعة كربلاء – كلية القانون، 2016 م، ص 146.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فلم تصل الإصلاحات الجزئية الذي أمكن تحقيقها في بعض المواضع إلى مستوى تشكيل سلطات منتخبة تتنافس سلمياً وتتداول فيما بينها الحكم والسلطة، كما لم تمس الانتخابات جوهر السلطة، في حين لجأت بعض الأنظمة الى استخدام العنف تعويضاً عن فقدانها للشرعية التاريخية، ولشرعية الإنجاز، ومعها باتت أدت محاولات التغيير والإصلاح والتحديث التي جرت، إلى مزيد من الفشل السياسي والتنموي، بسبب ممارسات نظم سياسية تستبد بالرأي، وتتجاهل الاتجاه العالمي المتزايد والراسخ نحو الديمقراطية . [1].

2_ المحددات السياسية:

يندرج ضمن هذا الإطار طيف واسع من الأسباب التي تعيشها البلدان العربية سواء على مستوى البني الفوقية المتمثلة في طريقة تشكل السلطة وطريقة ممارستها ونمط علاقتها بالمجتمع فضلا عن طبيعة استجابة وتفاعل المجتمع معها، وأبرزها:

أ_ **بُنية الدولة والسلطة فيها** : تنبع بعض العوامل التي تعيق مسار انتقال السلطة سلميا في العالم العربي من بناء الدولة ككل وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والأفاق المفتوحة أمامهم وكما يأتي:[2]

1) ان البنى السياسية سعت الى اشباع حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم.

2) إن معظم النظم السياسية العربية إن لم يكن اغلبها على الإطلاق تعاني من الجمود في تركيبها البنيوي وفي آلية الارتقاء السياسي مما جعل هذه النظم (النظم السياسية العربية) تدخل في أزمة تتجلى مظاهرها في عدة مجالات بدء من الشرعية والمأسسة والمشاركة الشعبية ومواجهة التحديات الخارجية وانتهاء إلى سوء الإدارة والتنمية الاقتصادية، فأسست الصيغة العامة لتلك النظم الجمود وعدم الاستقرار، مما أدى في المحصلة النهائية إلى علاقة سلبية وصدامية أيضا بين الحاكمين والمحكومين .

(1) سامر مؤيد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) عبد النور بن عنتر واخرون. الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 م)، 59.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3) تتابعت الانقلابات وصاحب هذا النهج أساليب شديدة القمعية من جانب القيادات في إرضاء حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول مدة ممكنة في الحكم.

4) إن جوهر المشكلة يكمن في نتاج ممارسات الأنظمة الحاكمة التي استبعدت الخيار الديمقراطي في التداول السلمي ، حتى أصبح هذا الخيار مستحيلاً في ظل سيطرة فرد واحد وحاشيته على مقدرات الدولة ومختلف الموارد الوطنية والاجتماعية ومختلف أجهزة الإعلام وسواها، بل وقد تمادت تلك الأنظمة في تغليب الهم الأمني تجاه شعوبها على حساب كل الأهداف، حتى بات الهاجس الأمني هو الهاجس الوحيد والفريد الذي يجب الالتفات إليه قبل أي من الأهداف الأخرى.

5) ضبط المجتمع وتقييد حراكه من أجل تأكيد سيطرتها على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن تحقيق مصالح جماعة السلطة وتضمن استمرار البقاء فيها، وثمة من يرجع هذا الاستعصاء السلطوي في العالم العربي الى النشأة المعاصرة للدولة العربية والتي نشأت، في الأغلب، إما على حامل المؤسسة العسكرية (الجيش)، وإما على خلفيات قبلية عشائرية، هكذا ادت هذه الأوضاع إلى تأكل الدولة المفترضة (دولة المؤسسات والقانون) لصالح السلطة، وإلى تهميش المجتمع، وعرقلة تحديثه وتمدينه[1].

ب_ الفجوة بين النص الدستوري والتداول السلمي:

قد لا نجافي الصواب إذا اختزلنا أزمة السلطة في العالم العربي عند بؤرة استعصاء انتقالها بطريقة سلمية ، إذ عادة ما يترك الحاكم موقعه إما بالوفاة او بالاغتيال أو بالإجبار أو حتى بالقضاء على النظام برمته، كما حدث في النظم الملكية إبان الخمسينيات والستينيات في (مصر والعراق وليبيا واليمن)، أو بالقضاء على أحد قادة النظام على رأس النظام كما حدث في الجزائر عام(1965 م) وفي سوريا عامي(1966م و 1970م)، فلم تشهد الدول العربية باستثناء (لبنان والعراق بعد عام 2003م) انتقالاً للسلطة بشطرها التنفيذي عبر صناديق الانتخابات على الرغم من الإشارة الصريحة في معظم دساتير هذه الدول إلى اعتماد تلك الآلية في نقل السلطة، فعلى سبيل المثال ينص الدستور التونسي في

(1) سامر مؤيد عبد اللطيف. مصدر سابق، ص 151.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مادته(39) على مسالة انتخاب الرئيس لمدة خمسة أعوام انتخاباً عاماً حراً مباشراً، مع إجازة ترشيح الرئيس لولايتين متتاليتين[1].

كما فعل الدستور المصري في مادته (76) بالإشارة إلى إن الرئيس يُنتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر ، لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد مرات أخر ، كما جاء في المادة (77) منه أما الدستور الجزائري فقد نص في مادته (71) على انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة فقط كما جاء في نص المادة (74) منه[2]. في بلدان عربية أخرى ينتخب رئيس الحكومة بشكل غير مباشر عن طريق المجلس النيابي كما هو الحال في لبنان حسب المواد (73-75) من دستورها النافذ، أو من خلال ترشيح مجلس الشعب له بالاسم ثم يؤكد ذلك الترشيح باستفتاء عام يجري بعد ذلك كما هو الحال في (سوريا) [3].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن خمسة بلدان عربية تحظر دساتيرها تولي الرئيس للحكم أكثر من دورتين متتاليتين هي (اليمن، الجزائر ، السودان ، تونس ، لبنان)، مما يؤكد جانبا آخر من محنة الانفصال الواضح بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة السياسية في هذه البلدان ، ومن هنا غابت الأطر الدستورية التي تحكم الممارسة السلطوية، التي تباينت بين الأساليب العنيفة والسلمية بعيدا عن صناديق الاقتراع [4].

أما في النظم الجمهورية التسلطية (سوريا ، موريتانيا) فلا وجود لإمكانية التداول السلمي، إذ يسيطر حزب واحد أو قائد على السلطة بزعامة قائد عسكري أو مدني تؤيده القوات المسلحة، إذ انتقلت السلطة من الرئيس (حافظ الأسد) إلى نجله الرئيس (بشار الأسد) في صورة درامية استلزمت تعديل الدستور كي يسمح بتولي من لم يبلغ عمره الأربعين حسب نص الدستور. ولم يعلن عن تولي نائب الرئيس السوري سلطات رئيس الجمهورية حتى يتم الاستفتاء على الرئيس الجديد وتمت ترقية (بشار الأسد) إلى رتبة فريق[5].

---

(1) دستور الجمهورية التونسية لعام 1959.

(2) دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971.

(3) دستور جمهورية لبنان لعام 1921 المعدل.

(4) فاتح سمير عزام. الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات واسس التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 م)، ص 72.

(5) سامر مؤيد عبد اللطيف. مصدر سابق، ص 149.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إذ تشهد هذه النظم عادة استفتاءات تكون نتيجتها 100 % تقريباً، في حين لا تتم أي انتخابات للرئاسة أو استفتاء عليها في الجماهيرية الليبية من خلال استخدام حجة واهية وهي أن العقيد (القذافي) الذي حكم منذ عام(1969_2011) لا يشغل منصباً رسمياً رغم أنه يحضر مؤتمرات القمة العربية والأفريقية بوصفه رئيساً للدولة ويعقد اللقاءات مع رؤساء وملوك الدول الأخرى، كما انضمت السودان في ظل النظام الحالي إلى هذه المجموعة حيث يسيطر قائد عسكري على السلطة ويرأس حزباً يتمتع بالأغلبية، وفي السياق ذاته، تتسم النظم الملكية التقليدية بوجود ملك أو سلطان أو أمير يملك ويحكم، ويشغل أفراد الأسرة الحاكمة معظم المناصب المحورية (رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية . إلخ) إذ لا توجد انتخابات نيابية ولا تعدد حزبي لا يتم التنافس أصلا ، وتُعد رغبة رئيس الدولة هي المعيار الوحيد فهو الذي يعين رئيس الوزراء أو الوزراء جميعهم في الغالب [1]..

وتتسم هذه النظم من جانب آخر بغياب الدستور أو بغياب التقاليد الدستورية التي تتقن طريقة انتقال السلطة بغض النظر عن هذه الطريقة أو بحضورها المقيد بانتقال العرش عبر ما يعرف بنظام الوراثة، فتنتقل السلطة على مستوى رئيس الدولة الملك أو السلطان أو الأمير إلى ولي العهد الذي عادة ما يكون ابنه أو أحد إخوته، ان اختلال العمل بهذا في انتقال السلطة نتيجة الانقسام داخل الأسرة الحاكمة أو جود تنافس بين أكثر من شخص على المنصب غالبا ما تلعب الأسرة الحاكمة دوراً مهماً في حسم هذا الخلاف بحيث يعتبر أعضاؤها بمثابة حزب حاكم يقرر كثيراً من السياسات، وعادة ما يكون لأعضاء الأسرة الحاكمة رأي في ولي العهد الذي يصبح فيما بعد ملكاً أو أميراً [2].

اما فيما يتعلق بالنظم الملكية شبه الدستورية كالأردن والمغرب والكويت ، قد تشهد اجراء انتخابات دورية يترتب عليها تشكيل للمجلس النيابي (الأمة في الكويت والنواب في الأردن والمغرب)، إذ يفترض من الناحية النظرية أن تسفر الانتخابات عن أغلبية حزبية تسمح بتداول السلطة من الأحزاب، بيد أن هذا الأمر لم يحدث إلا نادراً، ووفقا لقيود معينة، إذ يشغل ولي عهد الكويت عادة منصب رئيس الوزراء ويشغل كبار أعضاء الأسرة الحاكمة المناصب المحورية في الحكومة (الخارجية، الدفاع، الداخلية.. الخ)

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 م)، ص 61.

(2) علي خليفة الكواري. نحو مفهوم مشترك أفضل للديمقراطية في البلدان العربية، 2007، موقع الجزيرة، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2024/9/23
https://www.aljazeera.net/opinions

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأمر الذي يعوق مجلس الأمة عن القيام بمهامه، بل إن الخلاف بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء قد أدى أكثر من مرة إلى حل مجلس الأمة وتوقف الحياة الدستورية[1].

ويأخذ الدستور الأردني بالنظام البرلماني طبقا للمادة الأولى منه ، التي حسمت أيضا أمر انتقال السلطة بأسلوب الوراثة، هذا إلى جانب السلطات التي يتمتع بها الملك لتجعله من الناحية الفعلية الشخصية المحورية في النظام، ورغم السماح بالتعدد الحزبي لم يتمكن أي حزب من الحصول على أغلبية نيابية تمكنه من تشكيل الحكومة، الأمر الذي يتيح للملك تكليف رئيس للحكومة عادة ما يحصل على ثقة مجلس النواب دون أن يكون اختياره بالضرورة مرتبطاً بحصوله على أغلبية برلمانية[2].

وعلى اساس ما تقدم، فأن الواقع الفعلي لا يحمل تمايزات كبيرة بين مجموعات النظم التي سبقت الإشارة إليها، إلا أن آليات انتقال السلطة تختلف من نظام إلى آخر، وباستثناء المغرب الذي تم فيه الانتقال لاعتبارات تتعلق برغبة الملك الراحل في تهيئة أوضاع أكثر استقراراً للنظام مع اقتراب رحيله، يبقى انتقال السلطة انتخابات حرة ونزيهة لشغل منصب رئيس الوزراء في النظم الملكية أمراً بعيد المنال حتى الآن، وإن كانت النظم التي تشهد تعدداً حزبياً وانتخابات دورية أقرب لتحقيق هذا الهدف من تلك التي تمنع التعدد أو الانتخابات أو تخلو من المجلس التشريعي أو من الدساتير الحديثة.

ج_ أهلية الأحزاب السياسية وهشاشة القوى الديمقراطية:

لم تقوم الأحزاب السياسية العربية القائمة أو حتى تلك التي تعمل بشكل علني وتشارك في الانتخابات العامة، على أن تزيد من مستوى تأثيرها في الحياة السياسية العربية، بسبب ما يأتي[3]:

1) لا تملك قدراً من إثبات الذات يكفي للتنافس لإتمام عملية تداول حقيقية للسلطة، كما ان هذه الأحزاب لا تتمتع بهامش من الحرية والشروط العادلة التي تتيح لها (حتى مع الحصول على الأغلبية) فرصة اتخاذ القرار الذي تريد. أما الأحزاب القادرة على التنافس والتأثير، إلى حد ما، وذات الطموحات والقواعد الشعبية، فإنه لا يتاح لها العمل، أو يحال بينها وبين الحصول على حصتها العادلة في الانتخابات.

(1) ماجد كيالي. أحوال السياسة في واقعنا العربي الراهن، موقع عربي 48، متاح على الرابط الإلكتروني الاتي:
https://www.arab48.com تاريخ المشاهدة 2024/9/28م

(2) ينظر المادة (28) دستور المملكة الهاشمية الاردنية لعام 1952.

(3) منذر سليمان. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، م2002)، ص168.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2) الأحزاب التي وصلت إلى السلطة غالباً ما تبحث عن الانتقال بالدولة إلى حكومة الحزب الواحد، فتبدأ إما بمصادرة الأحزاب الأخرى والتضييق عليها في محاولة لإلغائها، أو على الأقل تحرص على أن تدمج معها بعض الأحزاب التي تشكل حالة تنافسية لها، لذا يغدو الحزب عائلة حاكمة ولكن بمواصفات سياسية واجتماعية مختلفة، تسوق في ثناياها تصورات ديكتاتورية وقمعية وإن لم يصل بها الأمر إلى درجة استخدام القوة العسكرية.

3) حرصت العديد من الأحزاب العربية الحاكمة على تكييف العمل السياسي العام في بلدانها على مقاييس تضمن لها الاستمرار في الحكم. فغدا من شروط الحاكم أن يكون عضواً في ذلك الحزب، وفي بعض الأحيان يجب ان يكون ضمن الدوائر الضيقة والقريبة من القيادة فيه أو في كثير من الأحيان أن يكون زعيماً لهذا الحزب.

4) لم تستطع تعددية الأحزاب العربية أن تقدم للحياة السياسية في الوطن العربي ولو نموذجاً واحداً يمكن من خلاله قراءة علاقة المجتمع المدني بالسلطة بوضوح.

5) ان هذه الأحزاب على كثرة توجهاتها وتنوعها وقوة صياغة برامجها في بعض الأحيان، وطول مدة وجودها في الحكم، لم تقدر أن تعطي اطمئناناً للمواطن العربي حتى يركن إليها. فهو ينضم إليها إما طامعاً في منصب لاستمالة زعيم الحزب أو مجاملاً لعلاقة اجتماعية معينة، حتى بلغ الأمر بعدد من الأحزاب في بعض الدول العربية أن تحمل اسم الشخص المؤسس دون أن يعرف ذلك الحزب بهويته السياسية أو بمبادئه وأفكاره[1].

وفي السياق ذاته، تتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية اليوم في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي ، وهذا ما يتضح عبر الأتي [2]:

أ. تتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تثمين نفسها في

(1) اسامة الغزالي حرب. الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: عالم المعرفة، 1978 م)، ص 75.

(2)عبد الرحمن الكواكبي. طبائع الإستبداد و مصارع الاستعباد، ط2، (تحقيق محمد عمارة) ، (القاهرة: دار الشروق، 2009 م)، ص 115.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الساحة السياسية أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي ويخدم تبني الديمقراطية كوسيلة للاستفادة من الانفتاحات الجزئية التي تدفع إليها أزمة النظام أو من الطموح إلى بناء تحالفات دولية جديدة.

ب. أن القوى السياسية لا تزال تستفيد من الانفتاحات المحدودة التي يضطر إليها النظام أكثر مما تساهم في خلقها، وبالعكس لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي لم تدجن بعد عن طريق الاضطهاد والقمع والإرهاب غير مؤمنة بهذه الانفتاحات ولا حتى بمعنى الديمقراطية، إنها فريسة لمشاعر اليأس، وهي تريد تحويلات جذرية وسريعة.

ج. ان وجود خيار ديمقراطي حقيقي في البلاد العربية يعد امراً صعباً مع غياب قوى ديمقراطية قوية ومنظمة، بينما تنزع الدعوة الديمقراطية السائدة إلى أن تكون الرأسمال الثقافي الجديد الذي تثمره النخبة اليسارية الليبرالية المهمشة في التنافس الجديد المفتوح بسبب الأزمة على السلطة[1].

3_ المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

لا شك بأن الديمقراطية لا تقطع دابر التداول العنيف على الحكم وتقلص العنف السياسي الجماهيري إلى أدنى تعبيراته إلا بتفوق معدلات النمو الاقتصادي على معدلات النمو الديمغرافي، وبنظرة فاحصة الى حالة الفقر التي يعيشها معظم سكان البلدان العربية الكبرى تصبح الديمقراطية حلما بعيد المنال ؛ فهؤلاء الفقراء هم عادة في معظمهم ضحايا الأمية والجهل وهذا لا يساعدهم على وعي أهمية الديمقراطية كعامل استقرار سياسي يساعد علي التنمية الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات الخارجية وبإقناع اصحاب رؤوس الأموال الداخلية بعدم الفرار[2].

وفي المقابل، إنَّ الوعي بأهمية حقوقهم المدنية وحده لا يسهم في تفعيل التداول؛ إذ لم يترك مطلب توفير لقمة العيش في رؤوس أغلب مواطني البلدان العربية مكانا لأي مطلب سواه، وهكذا كانت المحصلة أنهم تعاملوا حتى يومنا هذا، مع الانتخابات الديمقراطية إما بالاستنكاف عن التصويت كما هو الحال في (مصر) وإما ببيع أصواتهم (المغرب) وأما بالتصويت الاحتجاجي لأكثر الحركات تطرفا وعنفا (الجزائر)، إذ تكرست حقيقة مفادها إن الديمقراطية لا تتأصل إلا في مجتمعات الوفرة إلى درجة أن رئيس البنك الدولي يقدر إن بلوغ متوسط الدخل الفردي السنوي عشرة آلاف دولار هو الشرط المناسب لتوطين

(1)علي خليفة الكواري و آخرون. مصدر سابق، ص 48.

(2) شارل عيساوي. الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد (322)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 م، ص13.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الديمقراطية. عندئذ تتضاءل إمكانية التصويت الاحتجاجي والعنف السياسي ويختفي بيع الأصوات[1].إذ عاشت البلدان العربية مشاكل اقتصادية كانت السبب الرئيسي في معوقات التداول السلمي للسلطة او حتى الديمقراطية منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي واستمر اثرها حتى الأن، وابرز تلك المشكلات ما يأتي[2]:

أ. البطالة وعدم توفر فرص عمل بسبب الفساد وانتشار الرشوة وضعف الرقابة الوطنية وهدر أموال الدولة على مشروعات غير ذات جدوى.

ب. تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم في إيراداتها العامة، في الوقت الذي اتجهت تكاليف المعيشة نحو الارتفاع.

ج. العجز الكبير في المالية العامة بسبب تزايد الإنفاق العام الناجم عن حرص الحكومات على استيفاء الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين مستوياتهم في الوقت الذي تميل فيه الإيرادات العامة نحو الانخفاض بسبب تراجع معدلات النمو وانخفاض قدرة الممولين على دفع الضرائب وارتفاع الدين العام المحلي إلى مستويات غير مستدامة وتزايد الدين الخارجي .

د. التراجع الكبير في موارد النقد الأجنبي واستنزاف احتياطاتها نتيجة لخروج رأس المال وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدي ولاسيما عوائد السياحة وتوقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للظروف السياسية غير الملائمة، فعلى سبيل المثال تتعرض موارد مصر الرئيسية من النقد الأجنبي حاليا لضربات حادة خصوصا صادراتها السلعية وإيراداتها من السياحة ، نظرا للتراجع الكبير في إعداد السائحين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تتعرض له البلاد حاليا .

هـ. الطابع الريعي لاقتصاديات البلدان العربية ، فالدولة الريعية من الناحية الاقتصادية لا تنتج ما يكفي حاجتها الأساسية أو تستورد من الخارج ما يلزمها التي أثرت بما يأتي[3]:

1) الوقوع في تبعية واضحة تجاه الخارج ، وبما ان الأسواق الداخلية ضيقة لتبرير جدوى إنشاء مؤسسات اقتصادية تنتج السلع ذات القيمة المضافة للثروة الوطنية تصبح تلك الأسواق قاعدة للشركات الأجنبية الذين بجنون الأرباح غير المشروعة ويقتنصون ما يسمى بالفائض الاستهلاكي.

(1) شارل عيساوي، مصدر سبق ذكره. ص 13.

(2) احمد فاضل جاسم. التحولات السياسية في البلدان العربية : دراسة تحليلية في الأسباب و آفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، العدد 47، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 2013 م، ص 83.

(3) احمد فاضل جاسم ، مصدر سبق ذكره، ص 84.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2) تركيز الثروات بيد القلة المستفيدة المقربة من أوساط الحكم والنفوذ ومن ثم تترسخ العلاقة بين تلك الطبقة والنخب الحاكمة مثل تونس ومصر.

وفي الحقيقة، كان من المفترض أن تسهم النخب السياسية العربية في القضاء على الفقر وأتساع الفجوة الاجتماعية بين الطبقات المكونة للمجتمع، إذ أزداد الفقر واتسعت الهوة بالشكل الذي أنتج طبقة غنية وأخرى فقيرة ومن ثم دخول أغلب البدلان العربية مجددا في نفق التخلف الاقتصادي، ترافق ذلك ارتفاع محددات توليد الشروط والظروف اللازمة لخلق البيئة الاجتماعية والثقافية القادرة على استيعاب قيم البناء الديمقراطي وجوهرها فتح أبواب الحكم أمام المشاركة الشعبية، وفي هذا السياق يمكن تشخيص حالة اختلال عميق في البنية الاجتماعية والثقافية العربية تحول دون تمكين الأغلبية المجتمعية من الاستحواذ على وعي سياسي واجتماعي لائق، وتحد من قدرتها على الوصول إلى مصادر المعلومات، ويضعف إمكانية معرفتها لحقوقها ومصالحها. ومن ثم ممارستها حرياتها، بعيدا عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا الصدد، أكدت تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي أشارت إلى أن النقص في المعرفة والنقص في التنمية يؤديان إلى النقص في الحرية، أو في التمكين من الحرية، الامر الذي يؤدي الى النقص في التمكين من الديمقراطية[1].

وفي المقابل نجد ان الثقافة الديمقراطية هي ثقافة معارضة ونقد، لذلك فإن الوعي العربي وثقافة الخوف من النقد والموروث عن تربية عائلية مؤنبة ومذنبة تزرع في رؤوس ضحاياها الرعب من الوقوع في الخطأ ورفض الرأي الآخر، مهما بلغت درجة موضوعيته، ومع الاستجابة السلبية لمتطلبات ثقافة الإجماع العشائرية الملازمة للذهنية التقليدية، تغيب مساحة الاختلاف عن وجه التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ضمن المجتمع الواحد، مما سيعني غياب اهم متطلبات تعزيز البناء الديمقراطي القائمة على تطوير ثقافة الاختلاف والتنوع والتسامح ضمن المجتمعات الإنسانية[2].

في حين ان النظام التربوي العربي أسهم في نشر ثقافة الممنوع وفقدان الهوية واعتلت ثقافة الاستهلاك، ناهيك عن غياب العدالة الاجتماعية، مما أنتج حالة من البؤس والتهميش إلى المهانة وازدراء الحقوق وانتهاك الكرامة الإنسانية عبر سعي النخب السياسية الحاكمة وبشكل مستمر إلى تعزيز

(1) مهدي ابوبكر حمة علي. الشرق الأوسط والربيع العربي: آفاق و مستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، متاح على الرابط الإلكتروني الأتي: تاريخ المشاهدة 2024/10/18
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292384

(2) احمد فاضل جاسم. مصدر سبق ذكره، ص 84.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

آلية القمع وتعميم المواقع والقيود وبالشكل الذي اعتبرت السلطة السياسية الحاكمة نفسها ان لها وحدها ان تقرر متى وكيف تتحكم في توزيع الموارد العامة تبعا لأولويات تمسكها بالسلطة السياسية[1]. وذلك في ظل ضعف دور المثقفين العرب بوصفهم_شرائح المجتمع المعول عليها في عقلنة مفهوم تداول السلطة وتهذيبه وتفعيله وإعطاء المفهوم بُعده الصحيح هي طبقة المثقفين. فالدراسة المتأنية للعمل الفكري المثقف في العالم العربي تقود، بالضرورة، إلى أن هذا النتاج يمثل في حقيقته أدباً غاضباً، الذي يجعل عدداً كبيراً من مثقفيه غاضبين على السلطة وأحياناً على الدولة، ومن ثم يعادونها أو على الحد الأدنى، ينسحبون منها، أو يمتنعون عن التعامل معها [2].

وعليه، فإن واقع وتطور السلطة في الدول العربية، اتسمت أغلبها بالاستبداد والإبتعاد عن أليات التداول السلمي، وانعكست على تفرق الناس على عدة ولاءات ضيقة (قبلية، طائفية، لغوية، دينية)، لأن الولاء للدولة دائما في المرتبة الثانية، وهذا ما رسّخ الولاءات الضيقة وأضعف استقطاب الولاء نحو الدولة نظرا لما تشهده هذه الأخيرة من ضعف مؤسساتها أو عدم استقرارها واستمراريتها، ناهيك عن تجاوز القانون بطريقة غير عقلانية، إذ لم تستطع الدول العربية التخلي عن منطق القبيلة، مما قادرها الى تنامي العديد من التناقضات و التي اعاقت عملية التداول السلمي للسلطة السياسية في البلدان العربية عبر ما يأتي [3]:

أ. سيطرة المحددات التاريخية والسياسية والاجتماعية والقبلية .

ب. الاحتكام إلى تقديس الحُكّام في حالات الخلاف مع المعارضة بما من شأنه القضاء عليها.

ج. سيطرة الذاكرة (البعد التاريخي) أو بالأحرى هيمنة النخب الحاكمة على الذاكرة وتحويرها بما يخدم تصوراتها الضيقة.

4_ المحددات الخارجية:

برزت العديد من المعوقات على المستوى الخارجي أدت أدوراً سلبية على عملية التداول السلمي ، إذ سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء استراتيجياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وتجاه البلدان العربية تحديدا تبعا لمصالحها الاقتصادية والحيوية التي تعد جزءا لا يتجزأ من

(1) سامر مؤيد عبد اللطيف. مصدر سابق، ص 153.

(2) ومضي جمال عمر . ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة، مصدر سابق، ص 76.

(3) إسماعيل الشطي و آخرون. مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 م)، ص 332.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ضمان ديمومة مصالحها الاقتصادية الكبرى، لذلك فإن الدول الغربية وتحديدا الولايات المتحدة بنت إستراتيجيتها الخارجية تجاه هذه الدول وفق أهداف تسعى إلى تحقيقها كي تتحقق سياسة الأهداف وتضمن في الوقت ذاته تحقيق أهدافها مستقبلا [1].

وزاد الاهتمام الأمريكي بشكل مباشر بعد إحداث 11 ايلول عام 2001 م ومتسارع تجاه المنطقة والتي بسببها رفعت أمريكا شعار الحرب على الإرهاب بعد أن أدركت حجم الخطر الذي تمثله الجماعات الإرهابية من جهة، وحجم الدول التي ترعى الإرهاب وتوفر له عناصر الدعم من جهة أخرى. فكان لزاما عليها وخوفا على مصالحها النفطية والإستراتيجية ان تضمن انتقال تلك المنطقة إلى الديمقراطية، لذا فإنها حددت أهداف سياساتها تجاه المنطقة العربية لضمان مصالحها بالنقاط الآتية[2]:

أ. المحافظة على أمن الدولة العبرية (إسرائيل) وضمان تفوقها على جيرانها من خلال الدعم اللامحدود والرعاية الكبيرة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من ورائها.

ب. تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالنفط، الذي جعلها من أكبر المناطق المهمة في العالم وخصوصا الخليج العربي والعراق ، لذا أصبح من الضروري المحافظة على استمرارية تدفق النفط العربي وبأسعار مناسبة ، وذلك يستلزم وضع الخطط الضرورية اللازمة لضمان الحصول على مصادر الطاقة بكل الوسائل ومنع الجماعات والقوى الإرهابية من التأثير عليه.

ج. ان أهداف السياسة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أنظمة حكم عربية موالية لها وضامنة المصالح الحيوية ولاسيما النفط ، فكانت لا تتوانى من تقديم الدعم اللامحدود للحكام الموالين لسياساتها خاصة الجناح المعتدل من الدول العربية كمصر في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وتونس في عهد الرئيس الأسبق بن علي وبقية دول الخليج لأن أساليبها القمعية كفيلة بالتصدي للامتداد الأصولي الإسلامي، وبهذا الشكل لم تكن واشنطن راغبة بإقلاق النخب السياسية الحاكمة بالمنطقة معتبرة تعاونها ضروري لضمان المصالح الغربية في الوطن العربي.

(1) كمال مجاهدي. الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي _ حدوده و تناقضاته، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، 2011 م، ص12.

(2) احمد فاضل جاسم. مصدر سبق ذكره، ص 82.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة:

يشير الواقع السياسي العربي إلى استبعاد مسألة التداول على السلطة، لأنه يفتقد إلى وجود دولة ديمقراطية ذات مؤسسات تمتاز بالثبات والاستقرار، وأن تكون لهذه الدولة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن شخص الحاكم، ويتعاقب على الحكم فيها أشخاص يتم انتخابهم ديمقراطياً لفترات محددة سلفاً، وفي الواقع، ان مبدأ التداول السلمي على السلطة يقع في الحلقة المركزية للممارسة الديمقراطية ويستجيب بفاعلية لخاصية التنوع والنزوع إلى التغيير في المجتمعات الإنسانية، وعلى الرغم من ذلك فان جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي خاصة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والعراق بعد عام 2003م.

لذلك فإن محنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف بعينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أوجدت المستبد وأدامت له أسباب البقاء على سدة الحكم ، وعزلته عن إرادة الشعب وحتى عن نصوص الدستور، وبهذا استعاض الحاكم عن الشرعية الدستورية بشرعية مزيفة من صنع الأغراض الشخصية وكانت الشعوب العربية بسلبيتها سبباً وشريكا أخر في اختلاق هذه الأزمة وإدامتها مع استطالت سكوتها عن تجاوزات الحكام وانتهاكاتهم المستمرة للدستور والإرادة الشعبية.

ولم تكن أزمة التداول السلمي للسلطة في حقيقتها ، أزمة ناشئة عن النصوص القانونية أو في إطارها بقدر ما كانت النصوص القانونية في أحيان كثيرة وسيلتها وأدائها لتحقيق المزيد من اختناقات التداول السلس للسلطة ، وإنما كانت أزمة متعددة الأسباب موحدة المظاهر وان اختلفت طرق التعبير عنها واستغرقت منعرجات زمنية متنوعة، وإذا كانت التاريخ قد ألقى بتركته الاستبدادية المضنية على طريق انتقال السلطة، فان الحاضر يتشاطر تلك التركة ويتحمل كفلاً مهماً من المسؤولية عنها بسبب الظروف المجدية التي بات يعيش في كنفها المواطن العربي.

الاستنتاجات:

1. ان الواقع السياسي العربي يشير إلى استبعاد مسألة التداول على السلطة.، إذ لم تعرف جميع النظم العربية الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي خاصة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والعراق بعد عام 2003م.

2. أن بعض الانظمة العربية لم تحدد حتى الية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد، وفى البعض الآخر من الدول العربية التي حدد الدستور فيها آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب، لكن لم يتم احترام الدستور بل وتم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعينه بعيدا عن أي إمكانية لاعتماد الانتخابات كوسيلة في وصول البديل إلى سدة الحكم.
3. الواقع أن محنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف بعينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.

المقترحات:

نقترح العمل على إعداد أليات عامة ذات أبعاد ومضامين قانونية وسياسية من أجل تعزيز مبدأ التداول السلمي في البلدان العربية، كما يأتي:

1. تحديد وتضييق السلطة المطلقة، وتأطيرها بإطار قانوني يسمح للقوى السياسية المختلفة بالمشاركة السياسية وفق القواعد الدستورية بعيداً عن العنف والقوة لتحقيق هذه المشاركة أو عن طريق التعاقب الانقلابي أو الثوري.
2. إجراء مراجعة جوهرية للقواعد التي تحكم النظام السياسي في البلاد العربية، إذ ينبغي أن يتحول التركيز على المواطنين بعيداً عن الطوائف.
3. ضرورة وجود أحزاب سياسية ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية ينظمها قانوناً خاص يعمل على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في إطار الحزب أو السلطة، والقبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظل توفير آلية انتخابات حرة .
4. رفع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة والاتحادات. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5. تطبيق آليات محددة بُغية إيقاف وملاحقة كل من يقدم على مخالفة التشريعات الانتخابية، في الوقت الملائم وبشكل مهني ومحايد وذلك عبر وسائل فعالة لإنفاذ القانون التي من شأنها أن تسهم في تحقيق مبدأ النزاهة في الإنتخابات.
6. وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

References:

1. Ibn Manzur - Muhammad bin Makram. Lisan al-Arab, 1st ed., vol. 11 (Beirut: Dar al-Sadir, 1976), p. 252.
2. Michael Stewart. Modern Governance Systems, translated by Ahmed Kamel, reviewed by Suleiman al-Tamawi, (Beirut: Dar al-Fikr al-Arabi, 1962), p. 309.
3. Salah Salem Zartouqa. Patterns of Seizing Power in Arab Countries, (Egypt: Madbouly Library, 1993), p. 64.
4. Thanaa Fouad Abdullah. Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1997), p. 181.
5. Mundhir al-Shawi. Constitutional Law: Theory of the Constitution, (Baghdad: Legal Research Publications, p. 1981), p. 2.
6. Sadiq al-Aswad. Sociology - Its Foundations and Dimensions, (Baghdad: Dar al-Hikma for Printing and Publishing, 1990), p. 276.
7. Muhammad Kazim al-Mashhadani. Political Systems, (Mosul: Dar Al-Hikma for Printing, 2008), p. 159.
8. Hassan Shafiq Al-Ani. Political and Constitutional Systems, (Cairo: Al-Atik for Book Industry, 2007), p. 270.
9. Ahmed Ayman Majd Al-Din. The Principle of Rotation of Power in Algeria, (Algeria: Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Qasdi Merbah - Ouargla 2015), p. 24.
10. Yahya Al-Sayed Sabahi. The American Political System and the Islamic Caliphate, (Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1993), p. 119.
11. George Shafiq Sari. Principles and Provisions of Constitutional Law, 4th ed., (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, 2003), p. 747.
12. Ali Youssef Al-Shukri. Comparative Political Systems, (Egypt: Itrak for Printing and Publishing, 2003), p. 97.
13. Souad Al-Sharqawi. The Political System in the Contemporary Year, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2002, p. 55.
14. Abdul-Ilah Belqiz. Violence and Democracy, 2nd ed., (Beirut: Dar Al Kunuz Al Adabiya, 2000), p. 14.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

15. Saleh Hussein Ali. Election as a Democratic Method for the Transfer of Power, (Cairo: Dar Al Kotob Al Qanuniya, 2001), p. 293.
16. Hassan Muhammad Shafiq. Comparative Political and Constitutional Systems, (Cairo: Dar Al Aatek, 2007), p. 270.
17. Maurice Duverger. Political Institutions and Constitutional Law, translated by (George Saad), (Beirut: Majd University Foundation for Publishing and Distribution, 2014), p. 40.
18. Falah Khalaf Kazim Al Zuhairi. Democracy and the Peaceful Transfer of Power - The Inevitability of Interdependence, Political and International Magazine, Issue 22, (College of Political Science, Al Mustansiriya University, 2012), p. 223.
19. Bourhala Qadriya. Peaceful Transfer of Power, Journal of Political and Administrative Research, Issue (6), (University of Ziane Achour, Djelfa, Algeria, 2016), p. 62.
20. Saad Eddin Ibrahim and others. The Crisis of Democracy in the Arab World, 3rd ed., (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002), p. 84.
21. Oswaldo de Rivero. The Myth of Development and the Hidden Forces of Destruction, The Extinction of the Third World, (translated by Fatima Nasr), (Cairo: Sutour Al-Jadeeda Publications, 2002), p. 22.
22. Ghassan Salama and others. Democracy without Democrats, Openness Policies in the Arab Islamic World, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1995), p. 592.
23. Jumaa Al-Zarouk Faraj. The Role of the Tribe in Arab Political Systems, Yemen as a Model, (Jordan: Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Arts 2015), p. 90.
24. Wamdi Jamal Omar. Features of Arab Thought in the Age of Awakening and Its Relationship to the Idea of Arab Nationalism, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 52, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1983), p. 71.
25. Burhan Ghalioun. The Arab Ordeal: The State Against the Nation, 1st ed., (Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies, 2015), p. 226.
26. Wamdi Jamal Omar. Features of Arab Thought in the Age of Awakening and its Relationship to the Idea of Arab Nationalism, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 52, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1983), p. 71.
27. Qahtaan Ahmad Suleiman. The Basis of Political Science, 1st ed., (Amman: Dar Majdalawi, 2004), p. 311.
28. Hussein Tawfiq Ibrahim. The Phenomenon of Political Violence in Arab Regimes, 2nd ed., (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1999), p. 136.
29. Imam Abdul Fattah Imam. The Tyrant: A Philosophical Study of Forms of Political Tyranny, (Kuwait: World of Knowledge Series, National Council for Culture, 1994), p. 161.
30. Sari Hashim Muhammad. The Crisis of Democracy in Arab Countries and Its Impact on Unity Projects, (Al-Mustansiriya University: Master's Thesis, Higher Institute for Political and International Studies, 2004), p. 15.
31. Abdul-Ilah Balqiz. Political Reform in the Arab World, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 304, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2004), p. 87.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

32. Samir Mu'ayyad Abdul Latif. The Crisis of the Peaceful Transfer of Executive Power and the Future of Change in the Arab World, Issue 2, University of Karbala - College of Law, 2016, p. 146.
33. Abdul Nour Bin Antar and others. Democracy and Democratic Development in the Arab World, Al-Mustaqbal Al-Arabi Book Series (30), (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2012), 59.
34. Fateh Samir Azzam. The Constitution in the Arab World: Factors of Stability and Foundations of Change, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006), p. 72.
35. Ali Al-Din Hilal and Nevin Mas'ad. Arab Political Systems: Issues of Continuity and Change, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002), p. 61.
36. Mundhir Suleiman. The Army, Politics and Authority in the Arab World, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002), p. 168.
37. Osama Al-Ghazali Harb. Political Parties in the Third World, (Kuwait: Alam Al-Ma'rifah, 1978), p. 75.
38. Abdul Rahman Al-Kawakibi. The Nature of Tyranny and the Downfall of Slavery, 2nd ed., (Edited by Muhammad Amara), (Cairo: Dar Al-Shorouk, 2009), p. 115.
39. Charles Issaoui. The Economic and Social Conditions of Democracy in the Middle East, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (322), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2005, p. 13.
40. Ahmad Fadel Jassim. Political Transformations in Arab Countries: An Analytical Study of the Causes and Future Prospects, Political Science Magazine, Issue 47, College of Political Science - University of Baghdad, 2013, p. 83.
41. Ismail Al-Shatti and others. Approaches to the Transition to Democracy in Arab Countries, 2nd ed., (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2004), p. 332.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/